E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1999/15
7 June 1999
ARABIC
Original: ENGLISH/SPANISH

لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات

الدورة الحادية والخمسون

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

أشكال الرق المعاصرة

تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لمنع بيع الأطفال، واستخدام الأطفال في البغاء وفي إنتـــاج المـــواد الإباحيـــة، المقدم عملا بقرار اللجنة الفرعية ١٩/١٩٩٨

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٢

الردود التي وردت من الحكومات

المكسيك ٢

مقدمة

اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩٩٢/٧٤ برنامج العمل بشأن منع بيع الأطفال، واستخدام الأطفال في البغاء وفي انتاج المواد الإباحية، ورجت من اللجنة الفرعية أن تقدم إليها كل سنتين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج العمل من جانب جميع الدول.

ورجت اللجنة الفرعية من الأمين العام، في قرارها ١٩٩٨/١٩، أن يدعو جميع الدول إلى إبلاغ الفريق العامل بالتدابير المعتمدة لتنفيذ برنامج العمل وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى اللجنة الفرعية في دورتها الحادية والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين.

ولكي يتسنى للفريق العامل النظر في هذه المسألة في دورته الرابعة والعشرين، أرسلت الأمانة في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ مذكرات شفوية إلى الحكومات تطلب فيها توفير المعلومات التي ترغب في الحصول عليها. وحتى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان قد ورد رد من المكسيك.

الردود التي وردت من الحكومات

المكسيك

[الأصل: بالأسبانية]
[٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩]

١- من أجل الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الذي عقد في استكهولم، السويد، في آب/أغسطس ١٩٩٦، ولتنفيذ التوصيات التي قدمتها السيدة أوفيليا كالسيتاس، المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسألة بيع الأطفال واستخدام الأطفال في البغاء وفي انتاج المواد الإباحية ، أثناء زيارتها للمكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، اعتمدت حكومة المكسيك، من خلال النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة وتحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للطفولة، خطة العمل المشتركة بين الوكالات لمنع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والتصدي له واستئصاله، وهي الخطة المرفقة بهذه الوثيقة[١] والتي تشارك فيها الإدارات والهيئات الحكومية والتشريعية الاتحادية والمنظمات غير الحكومية.

---

(١) يمكن الاطلاع على المرفق في ملفات الأمانة.

٢- وقدمت خطة العمل المشتركة بين الوكالات لمنع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والتصدي له واستئصاله إلى الحلقة الدارسية بشأن "الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال: التجارب الدولية وخطة عمل للمكسيك" التي نظمها النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في آب/أغسطس ١٩٩٨ والتي شارك فيها السيد فيتيت مونتاربهورن، المقرر الخاص الأول للجنة حقوق الإنسان المعني بمسألة بيع الأطفال واستخدام الأطفال في البغاء وفي انتاج المواد الإباحية.

٣- وقد أنشئت اللجنة الوطنية رسميا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في إطار المؤتمر الوطني الثاني بشأن مشكلة الاعتداء على الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي لجنة ولاية فيراكروز لمنع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والتصدي له واستئصاله.

٤- وتشمل وظائف اللجنة الوطنية ما يلي:

تشجيع القيام بمجموعة واسعة من الأنشطة بالتنسيق مع الحكومة على مختلف المستويات والمجموعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية التي تشارك في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل من أجل منع حدوث هذه المشكلة الاجتماعية والتصدي لها واستئصالها؛

تشجيع إنشاء نظام معلومات لتعيين وتحديد خصائص المشكلة وجوانبها النوعية فضلا عن أبعادها وحجمها بغية تحديد أهداف كمية؛

اقتراح إدخال تعديلات وإضافات وأحكام قانونية جديدة فيما يخص الهيئات التشريعية على مستوى الاتحاد ومستوى الولايات، وبخاصة تلك المسؤولة عن حماية الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري؛

تعزيز نشر المعلومات المتعلقة بهذه المشكلة وزيادة التوعية بها؛

إنشاء أفرقة خبراء للاضطلاع بأعمال في مجالات يتم تحديدها؛

دعوة المواطنين إلى المشاركة في استئصال هذه المشكلة؛

تشجيع إنشاء آليات لإجراء مناقشات عامة لتحليل وصياغة اقتراحات تشريعية.

٥- وعقدت اللجنة الوطنية المشتركة بين الوكالات والمسؤولة عن تنفيذ الخطة ثلاثة اجتماعات؛ وتم في الاجتماع الأول إنشاء أفرقة عاملة أو لجان فرعية تعنى بالمسائل التالية:

'١' التشريع؛

'٢' التشخيص والمعلومات؛

'٣' التدريب والتوعية؛

'٤' الرصد والإشراف؛

'٥' تصميم ووضع نماذج للتدخل والإنعاش وإعادة التأهيل.

٦- وتشمل الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الوطنية حتى الآن ما يلي:

التشريع

٧- في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اعتمد مجلس النواب مشروع قانون لتعديل قانون العقوبات على مستوى قضاء العاصمة الاتحادية بصدد الجرائم التي لا تخضع للنظام القضائي الاتحادي وعلى مستوى الجمهورية بأكملها بصدد الجرائم التي تخضع للنظام القضائي الاتحادي وذلك بغرض تجريم ممارسة استخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية وفرض عقوبات أكثر صرامة على ممارسة استخدام الأطفال في البغاء. وقدم مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ في الجمهورية للنظر فيه واعتماده.

٨- وفي ولاية كامبيشي، تمت صياغة مشروع قانون لتعديل قانون العقوبات في الولاية بغرض تجريم ممارسة استخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية؛ ويجري النظر في هذا المشروع حاليا من جانب مجلس نواب الولاية.

الأنشطة ذات الصلة بإقامة العدل فيما يتعلق بحماية الأطفال الضحايا من أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي

٩- قام مكتب النائب العام والنظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة بإبرام اتفاق تعاون لتشجيع إنشاء وكالات تتخصص في الحالات التي تشمل الأطفال وتنظيم حلقات تدريبية لأعضاء النيابة العامة وشرطة التحقيقات الجنائية لزيادة توعية موظفي القضاء الذين يساعدون الأطفال الضحايا وزيادة فعالية عملهم.

١٠- ونتيجة لهذا الالتزام المشترك بين الوكالات، وصل عدد الوكالات المتخصصة في كافة أنحاء الإقليم الوطني إلى ٢٠ وكالة.

التشخيص والمعلومات

١١- اقترح النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة، الذي يعمل تحت رعاية معهد البلدان الأمريكية للأطفال بغرض تحديد حجم مشكلة استخدام الأطفال في البغاء، أن تقوم المنظمة غير الحكومية، Espacios de Desarrollo Integral A.C. (EDIAC)، بإجراء تحقيق ميداني بشأن الاستغلال الجنسي التجاري في المكسيك.

١٢- وجرى التحقيق على أساس معلومات تشمل الفترة من عام ١٩٩٦ حتى الآن. وبالإضافة إلى مشكلة استخدام الأطفال في البغاء، ركز التحقيق على المشاكل ذات الصلة مثل العنف داخل الأسرة والهجرة وأطفال الشوارع، واستخدم اسبيانا لمعرفة المعلومات المتاحة على أساس عمل الوكالات الحكومية، ومنظمات التعاون الدولي والمنظمات غير الحكومية.

حملات التوعية

١٣- استنادا إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة السياحة العالمية والاتحاد الدولي للنساء العاملات في شركات السياحة، قامت وزارة السياحة بوضع كتيب يوضح للسائحين الأجانب أن سياحة الجنس محظورة في المكسيك. وسيتم نشر الكتيب قريبا من جانب النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

١٤- وتمثل خطة العمل لمنع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والتصدي له واستئصاله تعهدا مشتركا من قبل الوكالات والمنظمات غير الحكومية ينبغي ترسيخه في الشهور القادمة، والتزاما من جانب الحكومة باعتماد تدابير فعالة للقضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في المكسيك.

- - - - -